الاستخدام
استحداث فرص العمل

الحماية الاجتماعية
توسيع نطاق الحماية الإجتماعية وتحسين ظروف العمل

الحوار الاجتماعي
الجمع بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال

معايير العمل الدولية
المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

منظمة العمل الدولية
المكتب الاقليمي للدول العربية

تُعتبر الاستجابة للدعاوى المطالبة بالكرامة في العمل وبالصوت والمشاركة وبمجتمعات مبنية على احترام حقوق الانسان، عنصراً محورياً لدعم عملية الانتقال إلى ديمقراطيات مستقرة وسالمة في الدول العربية.

يعمل مكتب منظمة العمل الدولية الاقليمي للدول العربية بالتعاون مع الشركاء الثلاثة – الحكومات والعمال وأصحاب العمل – على تعزيز العدالة الاجتماعية وفرص الحصول على عمل لائق عبر المؤسسات المستدامة والانتاجية العالية والنمو بإنصاف.

ونحن نقوم بذلك عبر العمل نحو تحقيق الاهداف الاستراتيجية الأربعة التي يحددها برنامج العمل اللائق:

- استحداث فرص العمل
- توسيع نطاق الحماية الاجتماعية
- تعزيز الحوار الاجتماعي
- ضمان احترام الحقوق في العمل

تستند استجابة منظمة العمل الدولية لتحديات العمل اللائق في المنطقة العربية إلى مبادئ الميثاق العالمي لفرص العمل، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، والعقد العربي للتشغيل (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وبرنامج العمل العربي للتشغيل.

تتمثل القاعدة التمويلية لمنظمة العمل الدولية بمساهمات منتظمة في الموازنة تدفعها كلّ الدول الأعضاء بفعل عضويتها في المنظمة؛ وهي مساهمات طوعية غير مخصصة، توزعها منظمة العمل الدولية بحسب الحاجة بطريقة مرنة؛ بالإضافة إلى مساهمات طوعية مخصصة لمشاريع معينة لها جدول زمني واضح وتركيز محدد مسبقاً.

حصل مكتب منظمة العمل الدولية الاقليمي للدول العربية، لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ، على ١٣,٥ مليون دولار أميركي كتخصيصات للموازنة العادية، و١٥,٩ مليون دولار أميركي كمساهمات طوعية مخصصة (٧٠ في المائة منها جمعها مكتب بيروت) ومليوني دولار أميركي كمساهمات طوعية غير مخصصة. وقد شهد المكتب الاقليمي للدول العربية زيادة مضطردة في المساهمات الطوعية المخصصة منذ العام ٢٠٠٨، بمعدّل ٩,٧ مليون دولار سنوياً خلال السنوات الأربع الماضية.

كيف تعمل منظمة العمل الدولية

تخدم منظمة العمل الدولية مصالح النساء والرجال وتجمع معاً كل من الحكومات وأصحاب العمل والعمال من أجل وضع معايير العمل وتطوير السياسات وتصميم البرامج.

إنّ تركيبة منظمة العمل الدولية تعطي، في مشاوراتها، العمال وأصحاب العمل معاً صوتاً معادلاً لصوت الحكومة، ما يعكس تطبيق الحوار الاجتماعي. وهي تحرص على عكس آراء الشركاء الاجتماعيين في معايير العمل وسياسات وبرامج العمل.

تُشجع منظمة العمل الدولية التركيبة الثلاثية بين هيئاتها المكونة والدول الأعضاء عبر تعزيز مشاركة الإتحادات العمالية ومنظمات أصحاب العمل في صياغة وتنفيذ السياسة الوطنية حول المسائل الاجتماعية والاقتصادية وسواها.

الدول المشمولة بأنشطة منظمة العمل الدولية المكتب الاقليمي للدول العربية

البحرين	قطر
العراق	المملكة العربية السعودية
الأردن	سوريا
الكويت	الامارات العربية المتحدة
لبنان	اليمن
عمان	الأرض الفلسطينية المحتلة

الاستخدام
استحداث فرص العمل

الحماية الاجتماعية
توسيع نطاق الحماية الإجتماعية وتحسين ظروف العمل

الحوار الاجتماعي
الجمع بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال

معايير العمل الدولية
المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

الأرض الفلسطينية المحتلة

وافق مجلس الوزراء على قانون جديد خاص بالتعاونيات صُمم بناءً على توصيات منظمة العمل الدولية.

الكويت

تشكيل لجنة استشارية لشؤون العمل، مكونة من ممثلين عن كل من الحكومة وأصحاب العمل والعمال. كما اعتمدت الكويت تشريع قانون عمل جديد للقطاع الخاص.

الأردن

تعزيز الإجراءات القانونية ضدّ أصحاب العمل الذين ينتهكون قوانين تفتيش العمل، من أجل تحسين ظروف عمل العمال المهاجرين. كما تم تشكيل لجنة وطنية حول منع الإتجار بالبشر.

عُمان

إنشاء الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان بمساعدة منظمة العمل الدولية؛ وتستمر المنظمة بدعم انشائه وبرامج بناء القدرات التابعة له.

لبنان

شاركت منظمة العمل الدولية في برنامج طويل الأمد حول عمل الأطفال وفي تطوير استراتيجية خاصة بالأطفال العاملين، ركزت في المقام الأول على القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

التركيز على النوع الاجتماعي

١٥,٠٠٠ امرأة عاملة في المصانع، قد انخرطت في برنامج عمل أفضل للأردن، وهو عبارة عن مبادرة تهدف إلى تحسين الالتزام بمعايير العمل من خلال تقييم ظروف العمل الحالية وتقديم مشورة مصممة خصيصاً لتتناسب مع الوضع بالإضافة إلى الخدمات التدريبية للمصانع من أجل أن تتمكن هذه الأخيرة من تلبية حاجاتها الفردية.

٢ من أعضاء اللجنة التنفيذية المؤلفة من ١١ عضو والتابعة للاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان هم من النساء. ويُعتبر هذا الاتحاد هو الثاني من نوعه الذي ساهمت منظمة العمل الدولية بإنشائه في العالم العربي بعد الاتحاد البحريني.

٢٠١١ شهدت إطلاق لجنة توجيهية وطنية ثلاثية الأطراف في الأردن، تهدف إلى تنسيق وقيادة الجهود المبذولة لتعزيز الإنصاف في الأجر.

ضمان احترام الحقوق في العمل

تحافظ منظمة العمل الدولية على نظام لمعايير العمل الدولية وتعمل على تطويره، ويهدف هذا النظام إلى تعزيز فرص النساء والرجال في الحصول على ظروف عمل لائقة ومنتجة مع احترام شروط الحرية والانصاف والأمن والكرامة.

توفر هيئات الاشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية التوجيه حول تطبيق معايير العمل الدولية عبر التعاون التقني وتطبيق نهج تنموي مرتكز إلى الحقوق.

يعمل المكتب الاقليمي للدول العربية على تعزيز وعي الشركاء الثلاث وقدرتهم على العمل بفعالية للوفاء بالتزاماتهم حول معايير العمل الدولية ومواجهة الفجوات الموجودة على المستوى الوطني. هذا ويقوم المكتب بإدخال معايير العمل الدولية بشكل منتظم في آليات وضع البرامج الوطنية والاقليمية.

الاستخدام
استحداث فرص العمل

الحماية الاجتماعية
توسيع نطاق الحماية الإجتماعية وتحسين ظروف العمل

الحوار الاجتماعي
الجمع بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال

زيادة الوعي

من خلال برنامج طويل الأمد لتدعيم منظمات العمال في الدول العربية عبر محو الأمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية بهدف الاستجابة لحاجات العمال ومنظماتهم في البحرين والأردن والكويت ولبنان وعُمان وسوريا واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة. ويشمل البرنامج كلاً من تصميم برنامج تدريب لمحو الأمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتأكيد عليه؛ بالإضافة إلى اعداد ونشر إحاطات حول السياسات والمسائل ذات الأولوية، وذلك بهدف إعلام قادة العمل بها؛ وأخيراً تدريب المدربين. يدعم هذا المشروع الشراكات، كالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، قامت منظمة العمل الدولية بتدريب ١٢،٠٠٠ امرأة ورجل في اليمن، في إطار مبادرتها الهادفة إلى إدراج مسائل المساواة بين الجنسين ضمن حوكمة سوق العمل.

تعزيز الالتزام

أدّى الدعم الذي قدّمته منظمة العمل الدولية إلى إنشاء لجان ثلاثية لدعم البرنامج الوطني للعمل اللائق في عمان والأردن؛ كما أدى إلى ارتفاع نسبة توظيف النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وإعادة إدماج العمال وتحسين العلاقات في مكان العمل في البحرين. أما في الأردن، فقد أدت التعديلات التي أُدخلت على قانون العمل الوطني والتي سمحت للعمال المهاجرين بالانضمام إلى اتحاد الملبوسات، إلى مضاعفة عدد المصانع التي تضم عمالاً ممثلين من قبل هذه النقابة بنسبة الثلث.

دعم المؤسسات الصغيرة

تعتمد الكثير من الاقتصاديات العربية بشدة على المؤسسات الصغيرة. وقد شاركت منظمة العمل الدولية في مشاريع في الأردن وعُمان مع منظمات أصحاب العمل من أجل دعم تطوير برامج التدريب والسياسات التي تعزز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، ساهم دعم منظمة العمل الدولية في وضع استراتيجية شاملة لتنمية القطاع الخاص للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وتحسين توفير الخدمات السوقية لمجتمع الأعمال.

بات الحوار الاجتماعي وممارسة الثلاثية بين الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل داخل وعبر الحدود أكثر أهمية من حيث تنفيذ الحلول وبناء التماسك الاجتماعي وسيادة القانون من خلال معايير العمل الدولية ووسائل أخرى.

إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة

تعزيز الحوار الاجتماعي

يؤدّي الحوار الاجتماعي دوراً محورياً في تحقيق أهداف منظمة العمل الدولية بتعزيز فرص حصول النساء والرجال على عمل لائق ومنتج في ظلّ ظروف تتمثل بالحرية والمساواة والأمن والكرامة الانسانية. ويشمل الحوار الاجتماعي كافة أنواع المفاوضات والمشاورات وتبادل المعلومات بين ممثلي الحكومة وأصحاب العمل والعمال حول المسائل التي تشكل مصلحة مشتركة.

المؤتمر الإقليمي العربي حول الحوار الاجتماعي

تم عقد المؤتمر العربي الإقليمي الأول حول الحوار الاجتماعي في الرباط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقد اشتركت منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية في تنظيم هذا المؤتمر الذي امتد لثلاثة أيام والذي تمخض عن التزام بتعزيز الأطر الوطنية للحوار الاجتماعي عبر حشد الموارد وإعطاء الأولوية للحوار الاجتماعي في مشاريع مشتركة مع منظمة العمل الدولية، وسنّ الإصلاحات التشريعية، وإطلاق حملات التوعية، وتمكين مجموعات أصحاب العمل والعمال، ومعالجة ظروف العمل غير النظامية واعتماد نهج مبني على الحقوق ويحترم الاتفاقيات الدولية.

الحماية الاجتماعية
توسيع نطاق الحماية الإجتماعية وتحسين ظروف العمل

تحسين الضمان الاجتماعي

تُشكل المعاشات التقاعدية والحماية من البطالة وحماية الأمومة ثلاث مجالات سياساتية في المنطقة العربية. وقد ساعدت منظمة العمل الدولية البحرين على تطوير نظام تأمين البطالة وهي تعمل حالياً مع دول عربية أخرى لتطوير أنظمة مماثلة.

الأردن: اعتمد الأردن في العام ٢٠١٠ نظام تأمين الأمومة الذي اقترحته منظمة العمل الدولية. وقد نقل هذا النظام مسؤولية تمويل رواتب النساء خلال إجازة الأمومة من أصحاب العمل الفرديين إلى التأمين الاجتماعي. وقد دعم التعاون بين منظمة العمل الدولية والأردن إصلاحات المعاشات التقاعدية ومبادرة لتطوير أرضية شاملة للحماية الاجتماعية. وبالإضافة إلى دعم إصلاح المعاشات التقاعدية، تناولت مراجعة أجرتها منظمة العمل الدولية اعتماد الرعاية الصحية الشاملة في لبنان، عبر دراسة الخيارات السياساتية، ومسحٍ للأسر اللبنانية، وتقرير شامل يقدّم دراسة كلفة، من أجل أن ينظر فيها الشركاء الثلاثة. إلى هذا، دعمت منظمة العمل الدولية المملكة العربية السعودية من خلال إعداد تقييم مالي وصياغة تشريع جديد لمساعدة العاطلين عن العمل.

حماية حقوق العمال المهاجرين

ساعدت إحدى مبادرات منظمة العمل الدولية الأردن في اعتماد تشريع جديد يسمح للعمال المهاجرين بالانضمام إلى النقابات العمالية. وقد استفاد العمال المهاجرون في **لبنان** من تدخلات منظمة العمل الدولية التي تشمل اعتماد «عقد عمل موحد»، ومراقبة وكالات الاستخدام الخاصة واقتراح مراجعة قانون العمل من أجل أن يشملهم.

توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

حالياً، لا يملك سوى ٢٠ في المائة من سكان العالم تغطية ضمان اجتماعي مناسبة، وأكثر من نصفهم يفتقرون للتغطية ككل.

تروج منظمة العمل الدولية للسياسات وتوفر أدواتاً ومساعدةً تهدف إلى تحسين وتوسيع تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل كلّ مكونات المجتمع.

ينطوي الضمان الاجتماعي على التمكين من الوصول إلى الرعاية الصحية وأمن الدخل، بخاصة لدى كبار السن، والعاطلين عن العمل، والمرضى، والمعوقين، وفي حالات رعاية الأطفال، وإصابة العمل، والأمومة أو خسارة المعيل الأساسي.

أرضية الحماية الاجتماعية هي عبارة عن مفهوم سياسة اجتماعية عالمي يروج للاستراتيجيات التي يتم تحديدها على المستوى الوطني بغية توفير حد أدنى من الوصول إلى الخدمات الأساسية وتحقيق أمن الدخل للجميع.

الحماية الاجتماعية أساس النمو الاقتصادي المستدام والشامل

٢,٣٠٠ شخص شملهم المسح الذي أجرته منظمة العمل الدولية في الكويت والإمارات العربية المتحدة في إطار دراسة حول العمال المهاجرين.

الاستخدام
استحداث فرص العمل

مسح القوى العاملة

أجرت منظمة العمل الدولية مسحاً للقوى العاملة على مستوى الوطن ككل، وقابلت ٢،٨٠٠ لاجئ فلسطيني في **لبنان**، في إطار حملة دعم للحق في العمل. هذا وساعدت المنظمة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في **اليمن** على إجراء أول مسح للقوى العاملة لها في أكثر من عقدٍ من الزمن.

التأثير على السياسة الوطنية

مكّن برنامج تابع لمنظمة العمل الدولية يهدف إلى دعم توفير فرص عمل في **العراق**، من تطوير سياسة تشغيل وطنية. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، ساهمت منظمة العمل الدولية بإعادة تنشيط الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، من أجل دعم سياسات سوق العمل الفاعلة وإجراءات استحداث فرص العمل. وتماشياً مع الميثاق العالمي لفرص العمل، تم إجراء تقييم سريع لسوق العمل في الأردن، ينظر في وقع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الأردن والاستجابات السياساتية.

تعزيز المهارات

في **قطاع غزة**، قدّمت منظمة العمل الدولية الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا)، من أجل إصلاح برنامجها الخاص بالطلاب ما فوق السن لتحقيق مناهج دراسية مستندة إلى الكفاءة، وتدريبات مهنية منظمة ولتحسين منهجية التدريب والتقييم. وفي جنوب **لبنان**، أدّى تدخل منظمة العمل الدولية إلى دعم الحكومة منهج تدريب مهني وطني جديد لقطاع البناء.

تطوير مهارات المعوقي

استهدف برنامج تنمية المهارات في **الأرض الفلسطينية المحتلة**، عدداً كبيراً من الشباب الفلسطينيين المعوقين وذوي الحاجات الخاصة، الذين يتسربون من المدارس بشكلٍ مبكر. وقد وفر المشروع لهم التدريب التقني والمهني وقدّم التجهيزات لمركز الشيخة فاطمة للتأهيل المهني بالخليل بتمويلٍ من البنك الاسلامي للتنمية. وفي **عُمان**، دعمت منظمة العمل الدولية المعوقين من خلال المساعدة التقنية، من أجل إدماجهم في سوق العمل وبناء أسس الوكالة الوطنية للتدريب والتوظيف.

تعزيز ريادة الأعمال

تم إطلاق «تعرف إلى عالم الأعمال»، برنامج التدريب على التوعية حول الريادة التابع لمنظمة العمل الدولية، في كلّ من **المملكة العربية السعودية، والأردن، ولبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وعُمان، واليمن، والعراق، وسوريا**. وقد تم ذلك، بمساعدة مدرّبين محليين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي العراق ولبنان. وقد تم دمج برنامج «تعرف إلى عالم الأعمال» في مناهج التدريب الوطنية في سوريا واليمن وعُمان والأرض الفلسطينية المحتلة.

الوظائف الخضراء

دعمت منظمة العمل الدولية الجهود المبذولة لدمج الوظائف الخضراء في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عبر تحسين المهارات للوظائف الخضراء في **سوريا**، وبخاصة لدى الشباب. وفي **لبنان**، قامت المنظمة بتقييم إمكانية تحقيق الوظائف الخضراء في قطاعات اقتصادية أساسية، وبخاصة في الطاقة والبناء وإدارة النفايات، والزراعة. وفي العام ٢٠١١، أصدرت المنظمة الدراسة المعنونة: «نحو بناء مستدام ووظائف خضراء في قطاع غزة» وضمّت جهودها إلى جهود الأونروا من أجل توفير سكنٍ آمن وفرص كسب العيش للعائلات المحتاجة في **قطاع غزة**.

شارك أكثر من ١٠٠,٠٠٠ طالب ومتدرب في برنامج «تعرف إلى عالم الأعمال» في سوريا، حيث تم دمج البرنامج في المنهج الوطني.

برنامج الاستخدام/التشغيل العالمي

تحدد منظمة العمل الدولية السياسات التي تساعد على استحداث عمل ودخل لائقين والحفاظ عليهما؛ سياسات تمت صياغتها في إطار برنامج الاستخدام العالمي الشامل وتنفذها مكونات منظمة العمل الدولية – أي الحكومات وأصحاب العمل والعمال.

يهدف البرنامج إلى وضع الاستخدام في صلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وعبر استحداث العمل المنتج، يهدف البرنامج إلى تحسين حياة الأشخاص العاطلين عن العمل أو الذين يتقاضون أجراً لا يكفي للسماح لهم ولعائلاتهم بالخروج من دائرة الفقر.